الصباح الدولية
AL-SABAH
No. 4844 | الجمعة | 26 رمضان 1445 هـ | 5 أبريل 2024 م | السنة السابعة عشرة
www.alsabahpress.com Alsabah Media

ميقاتي: الهجمات على جنوب لبنان خلفت 313 قتيلا وطلبنا مساعدة عاجلة

تحسباً لرد إيراني.. الجيش الإسرائيلي يوقف إجازات وحداته القتالية ويشوش على نظام GPS

«وكالات» : كثفت إسرائيل التشويش على نظام تحديد المواقع العالمي GPS وسط مخاوف من انتقام إيراني لاغتيال القائد بالحرس الثوري، محمد رضا زاهدي، في دمشق، الاثنين، وفق إعلام عبري، الخميس.

وقالت صحيفة هآرتس: «تكثفت في الأسبوع الماضي عمليات التشويش على نظام تحديد المواقع GPS التي تقوم بها إسرائيل منذ اندلاع الحرب (على غزة)، وامتدت في الأيام الأخيرة إلى تل أبيب والقدس (وسط)».

وأضافت: «حتى الآن، كانت اضطرابات نظام تحديد المواقع محسوسة بشكل رئيسي شمال البلاد، من منطقة حيفا إلى الحدود اللبنانية، وأظهرت خدمات خرائط نظام تحديد المواقع للمستخدمين أنهم في بيروت».

كما «ظهرت ظاهرة مماثلة جنوب البلاد، حيث أظهرت أجهزة تحديد المواقع للمستخدمين أنهم في القاهرة»، حسب الصحيفة.

واستدركت: «لكن في الأسبوع الماضي تزايدت الظاهرة، وتظهر الأجهزة في القدس وتل أبيب أن المستخدم موجود في القاهرة وبيروت على التوالي».

واعتبرت الصحيفة أن تكثيف التشويش «يشير إلى مخاوف بشأن تهديدات إيران»، التي توعدت بـ«رد قاس».

قال الجيش الإسرائيلي في بيان، إنه أوقف منح الإجازات لجميع الوحدات القتالية، أمس الخميس، وسط مخاوف من تصعيد محتمل بعد مقتل قائدين عسكريين إيرانيين في دمشق مما أثار تهديدات بالانتقام.

وذكر الجيش «وفقا لتقييم الوضع، تقرر إيقاف الإجازات مؤقتا لجميع الوحدات القتالية التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي».

عناصر من الجيش الإسرائيلي

وأضاف الجيش في البيان أنه «في حالة حرب، وأن نشر القوات يخضع لتقييم مستمر وفقا للاحتياجات».

كانت إسرائيل طلبت من سفاراتها في جميع أنحاء العالم تعزيز إجراءات الأمن في أعقاب الهجوم على القنصلية الإيرانية في دمشق، والذي اتهمت سوريا وإيران إسرائيل بتنفيذه.

ولم تعلن إسرائيل مسؤوليتها عن الهجوم الذي دمر مبنى قنصليا مجاورا لمجمع السفارة الرئيسي، مما أسفر عن مقتل 7 من الحرس الثوري الإيراني.

وتتهم إيران إسرائيل بانتهاك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي إلى جانب العديد من الاتفاقيات.

وتحدد اتفاقية فيينا لعام 1961 التي تنظم العلاقات الدبلوماسية واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام 1963 المقار بأنها المباني وأجزاء المباني والأراضي، بغض النظر عن الملكية المستخدمة لأغراض تخص بعثة دبلوماسية أو قنصلية بما في ذلك رئيس البعثة الدبلوماسية.

وتنص الاتفاقيات ذات الصلة على حصانة المقار الدبلوماسية أو القنصلية، لكنها تؤكد في الوقت نفسه على ضرورة «عدم استخدام المقار بما يتعارض» مع الأغراض الدبلوماسية والقنصلية.

وتقول إيران أيضا إن الهجوم ينتهك اتفاقية تعود لعام 1973 لمنع والمعاقبة على الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بما يشمل الموظفين الدبلوماسيين، وهو ما يلمح إلى أن القتلى مشمولون بهذه القواعد.

من ناحية أخرى تواجه الحكومة البريطانية ضغوطا سياسية متزايدة من أجل وقف مبيعات الأسلحة لإسرائيل، بعد مقتل سبعة من العاملين في مجال الإغاثة، من بينهم ثلاثة بريطانيين، في ضربة جوية إسرائيلية في القطاع المحاصر هذا الأسبوع.

وانضم 3 قضاة سابقين بالمحكمة العليا إلى أكثر من 600 من المشتغلين بالقانون في بريطانيا في مطالبة الحكومة بوقف مبيعات الأسلحة لإسرائيل، معتبرين أن ذلك قد يجعل بلادهم متواطئة في إبادة جماعية بقطاع غزة.

وفي دعوات مماثلة لما صدر عن عدد متزايد من السياسيين المعارضين لوقف مبيعات الأسلحة البريطانية، انضم القضاة الثلاثة إلى محامين وقضاة سابقين وأكاديميين في مجال القانون، لحث رئيس الوزراء ريشي سوناك على تغيير السياسة، وفقا لرويترز.

وقد أدى مقتل موظفي الإغاثة إلى تصعيد الضغوط الدولية على إسرائيل بعد ما يقرب من ستة أشهر من حصارها واجتياحها للقطاع إثر هجوم السابع من أكتوبر.

وبريطانيا من أقوى حلفاء إسرائيل، لكن العلاقات بينهما تعرضت لاختبار بسبب ارتفاع حصيلة القتلى في الحرب المستمرة منذ نحو ستة أشهر.

وقال القضاة والمحامون الذين طالبوا بوقف مبيعات الأسلحة لإسرائيل في رسالة إن: تقديم المساعدة العسكرية والمواد لإسرائيل قد يجعل بريطانيا متواطئة في إبادة جماعية، وكذلك الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي.

وأشار المحامون في رسالتهم إلى حقيقة أن محكمة العدل الدولية أمرت إسرائيل في يناير الماضي بالامتناع عن أي أعمال يمكن أن تندرج ضمن معاهدة منع الإبادة الجماعية وإلى المخاوف المتزايدة من المجاعة في القطاع.

وكانت غارة جوية إسرائيلية على غزة، مساء الثلاثاء، قد أسفرت عن مقتل 7 من عمال الإغاثة العاملين بمنظمة «وورلد سنترال كيتشن»، أثناء توصيلهم المساعدات الغذائية إلى المدنيين.

من جهة أخرى قال رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية، نجيب ميقاتي، أمس الخميس، إن بلاده طلبت مساعدة عاجلة من منظمات الأمم المتحدة والدول المانحة والمعنية لمواجهة تداعيات الدمار الهائل الناجم عن هجمات إسرائيل على جنوب لبنان.

وأوضح ميقاتي خلال جلسة للحكومة أن الهجمات الإسرائيلية على جنوب لبنان أودت بحياة 313 فردا، بينما أصيب نحو ألف شخص ونزح حوالي 100 ألف من ديارهم.

وأشار رئيس الوزراء إلى أن القطاع الزراعي يشهد «كارثة كبرى» مع تضرر 800 هكتار بشكل كامل جراء الهجمات الإسرائيلية على جنوب لبنان، لافتا إلى أن حوالي 75 في المئة من المزارعين فقدوا مصدر دخلهم.

وأضاف «أرى وجوب أن نعلن منطقة الجنوب منكوبة زراعيا، خصوصا أن هذه المشكلة ستنسحب على السنوات المقبلة».

وفيما يتعلق بالتعليم، قال ميقاتي إن حوالي 75 مدرسة أغلقت بشكل نهائي، بخلاف المصاعب التي ستواجهها بلاده فيما يتعلق بإعادة إعمار ما تهدم وأولوية البحث عن مصادر التمويل.

وتفجر قصف متبادل شبه يومي عبر الحدود بين الجيش الإسرائيلي وجماعة حزب الله اللبنانية في أعقاب اندلاع الحرب بقطاع غزة في السابع من أكتوبر الماضي.

27 قتيلاً بهجومين على مقرات أمنية جنوب شرقي إيران

عناصر من الشرطة الإيرانية

«وكالات» : ذكرت وسائل إعلام رسمية إيرانية، أمس الخميس، أن مسلحين قتلوا ما لا يقل عن 11 من أفراد الأمن الإيرانيين وقُتل منهم 16 مسلحاً خلال هجومين على مقرين للحرس الثوري في إقليم سيستان وبلوشستان بجنوب شرقي البلاد.

وذكر التلفزيون الرسمي أن الاشتباكات وقعت الليلة الماضية بين مسلحين من جماعة جيش العدل وقوات الأمن في مدينتي جابهار وراسك.

وقال نائب وزير الداخلية، مجيد مير أحمدي، للتلفزيون الرسمي «فشل الإرهابيون في تحقيق هدفهم المتمثل في الاستيلاء على مقري الحرس الثوري في جابهار وراسك».

وأفاد التلفزيون الرسمي بأن 10 آخرين من أفراد الأمن أصيبوا أيضا في الاشتباكات التي دارت في الإقليم الفقير الذي تسكنه أغلبية من المسلمين السنة.

من جهته، نفى «جيش العدل» في بيان له التصريحات الإيرانية بشأن عدد الخسائر البشرية في صفوف القوات العسكرية الإيرانية، وادعى «جيش العدل» أنه قتل ما لا يقل عن 200 عنصر من القوات الإيرانية.

وفي وقت سابق، قالت الداخلية الإيرانية إن المسلحين احتجزوا رهينة داخل أحد المقرات الأمنية التي هاجموها، مساء الأربعاء، وإنها تتعامل بحذر شديد لإنقاذ حياة الرهينة التي لم يتبين أي تفاصيل عنها.

واعتبرت الداخلية أن الهجوم، الذي تبنته جماعة «جيش العدل» المعارضة، والذي استهدف مقرات لحرس الثورة والبحرية في إقليم سيستان وبلوشستان بهدف أسر أو قتل أفرادها «واجه فشلا بالكامل».

وذكرت الوكالة أن عددا ممن وصفتهم بـ«الإرهابيين» قتلوا في الهجمات، مضيفة أن القوات الأمنية تحاصر المسلحين.

ونسبت لنائب وزير الداخلية لشؤون الأمن وإنفاذ القانون سيد مجيد مير أحمدي، القول إن «العمليات المتزامنة للإرهابيين في تشابهار وراسك باءت بالفشل في ظل التصدي لهم من قبل القوات الأمنية وإنفاذ القانون».

وأضاف مير أحمدي «تم دحر الإرهابيين الذين هاجموا مقر الحرس الثوري في تشابهار ولجأوا إلى المبنى المجاور، وهناك أربعة إرهابيين محاصرون».

وكانت وسائل إعلام إيرانية أفادت، مساء الأربعاء، بمقتل ثلاثة من عناصر الأمن ومسلحين اثنين، وإصابة ثلاثة آخرين في هجوم على نقطتين عسكريتين جنوب شرقي البلاد.

ونشرت وسائل إعلام إيرانية عبر حسابها على منصة «إكس» لقطات تظهر أشخاصاً يحملون أسلحة رشاشة ويحتمون بسيارات في الشارع وسط أصوات إطلاق رصاص، قائلة إنها لتبادل إطلاق النار بين قوات الأمن والمسلحين.

وذكرت وسائل إعلام إيرانية في وقت سابق أمس أن هجوما وقع على مركزين عسكريين وسط مدينة تشابهار جنوب شرقي إيران، أحدهما مخفر للشرطة، مشيرة إلى أن الهجوم نفذه عناصر مرتبطون بجماعة «جيش العدل» المعارضة.

وطالب «جيش العدل» المواطنين بالابتعاد عن مكان الاشتباك في مدن جابهار وراسك وسرباز، والعودة إلى منازلهم.

يذكر أن «جيش العدل» هو منظمة مسلحة بلوشية معارضة للحكومة الإيرانية، تقول إنها تقاتل من أجل حقوق البلوش القومية والمذهبية في إيران، في حين تدرجها الحكومة الإيرانية وحكومات غربية، بما في ذلك الولايات المتحدة، في قائمة التنظيمات الإرهابية.

يبلغ عدد البلوش في إيران نحو 4 إلى 5 ملايين في محافظات شرقية وجنوب شرقية إيرانية، ويشكلون الأغلبية في محافظة سيستان وبلوشستان المجاورة لولاية بلوشستان باكستان، وتشهد هذه المحافظة اشتباكات دموية متكررة بين تنظيمات بلوشية والقوات العسكرية الإيرانية منذ عقدين ونيف.

وكانت المنطقة، وهي متاخمة لأفغانستان وباكستان، منذ فترة طويلة مسرحا لاشتباكات متكررة بين قوات الأمن الإيرانية والمسلحين، وكذلك تجار المخدرات. وإيران طريق عبور رئيسي للمخدرات المهربة من أفغانستان إلى الغرب وأماكن أخرى.

أوامر في السودان بالقبض على حمدوك و16 آخرين من تنسيقية «تقدم»

«وكالات» : أصدرت اللجنة الوطنية لجرائم الحرب وانتهاكات قوات الدعم السريع أمرا بالقبض على عدد من قادة تنسيقية القوى المدنية (تقدم) وعلى رأسهم رئيس الوزراء السابق عبد الله حمدوك، بحسب تلفزيون السودان الرسمي.

وإلى جانب حمدوك ضمت قائمة المطلوب القبض عليهم 16 اسما آخر، من بينهم رئيس حزب المؤتمر السوداني عمر الدقير، والأمين العام لحزب الأمة القومي الواثق البرير، ورئيس التيار الديمقراطي بالحركة الشعبية ياسر عرمان، ووزيرة الخارجية السابقة مريم الصادق المهدي.

الحوثيون يناشدون السعودية بالتدخل لوقف قرار نقل مقرات البنوك إلى عدن

«وكالات» : ناشدت جماعة الحوثيين السعودية للتدخل لدى الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، لوقف قرارها الأخير بشأن نقل المراكز الرئيسية للبنوك العاملة في اليمن من مدينة صنعاء إلى عدن.

وقال القيادي الحوثي البارز وعضو الوفد المفاوض للجماعة؛ عبدالملك العجري، في تغريدة على حسابه في منصة «إكس»: «على الجهات الحريصة على السلام وخارطة الطريق وبالذات المملكة السعودية باعتبارها الطرف الأساسي فيها أن تضع حدا لهذا العبث الصبياني للمرتزقة»، في إشارة إلى القرار الأخير للبنك المركزي في عدن والقاضي بنقل المراكز الرئيسية لكافة البنوك التجارية والمصارف الإسلامية وبنوك التمويل الأصغر المحلية والأجنبية العاملة في اليمن من مدينة صنعاء إلى مدينة عدن، وإمهالها 60 يوماً للتنفيذ.

وزعم العجري أن هذا القرار يأتي «ضمن خطوات تصعيدية أخرى بدفع أميركي واضح الهدف منه الضغط على موقف صنعاء من غزة، وفرصة للهروب من استحقاقات السلام وتخريب خارطة الطريق».

وأشار إلى أن قيام بنك صنعاء الخاضع للجماعة بسك عملة معدنية جديدة، إنما «تمثل معالجة مؤقتة لتلف العملة من فئة 100 ريال، وليس لها أي أضرار اقتصادية»، على حد قوله.

من جهته، اعتبر القيادي الحوثي؛ ونائب وزير الخارجية في حكومة الحوثيين غير المعترف بها دولياً؛ حسين العزي، في تغريدة على حسابه في منصة «إكس»، أن القرار يمثل «تصعيدا غير مبرر تجاه تبديل عملة الـ100 ريال التالفة، وإصرار على هدم ما بنيناه مع الجوار يأتي بدفع أميركي انتقاما من موقف اليمن المناصر لغزة».

ودعا العزي، السعودية إلى التدخل لدى الحكومة المعترف بها من أجل تنفيذ القرار، وقال: «عملاً بحسن النوايا نتوقع من الرياض وضع حد لهذا العبث».

وأمهل البنك المركزي اليمني في عدن البنوك التجارية والمصارف الإسلامية وبنوك التمويل الأصغر 60 يوما لنقل مقراتها الرئيسية من مدينة صنعاء إلى العاصمة عدن.

وأكد قرار صادر عن محافظ البنك المركزي اليمني أن من يتخلف سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقه طبقاً لأحكام قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب النافذة ولائحته التنفيذية.

وأرجع البنك قراره لما تتعرض له البنوك والمصارف العاملة من إجراءات غير قانونية من قبل جماعة مصنفة إرهابياً من شأنها أن تعرض البنوك والمصارف لمخاطر تجميد حساباتها وإيقاف التعامل معها خارجيا.

وأشار البنك إلى أن ما قامت به ميليشيا الحوثي الإرهابية من إجراءات إصدار عملات غير قانونية يعد إخلالاً بالنظام المالي والمصرفي في البلاد ومنع البنوك والمصارف والمؤسسات المالية من التعامل بالعملة الوطنية، وإصدار تشريعات غير قانونية من شأنها تعطيل العمل بالقوانين المصرفية ومنع المعاملات البنكية والتدمير الممنهج لمكونات القطاع المصرفي.

وكان البنك المركزي الخاضع لسيطرة ميليشيا الحوثي، بصنعاء، أعلن صك عملة معدنية من فئة 100 ريال، معززاً بذلك حالة الانقسام المالي في البلاد التي دشنتها أواخر العام 2019م.

البنك المركزي اليمني

دعـــوة
بسر مجلس إدارة نادي برقان الرياضي
دعوة السادة أعضاء الجمعية العمومية
لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية السنوية
وذلك في تمام الساعة السابعة من مساء يوم السبت الموافق 2024/5/25م بمقر النادي بمنطقة شرق الاحمدي .
وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي
- تقرير مجلس الإدارة عن أعمال السنة المالية المنتهية في 2024/3/31 م
- الميزانية والحساب الختامي عن أعمال السنة المالية المنتهية في 2024/3/31 م وتقرير مراقب الحسابات .
- خطة مجلس الإدارة المقترحة لكافة أعمال النادي للسنة التالية.
- مشروع الميزانية المقترحة للسنة المالية 2025/2024 (الإيرادات والمصروفات).
- الاقتراحات المقدمة للمجلس من أعضاء الجمعية العمومية الذين يحق لهم حضور الاجتماع أو من مجلس الإدارة قبل موعد الاجتماع بخمسة وعشرون يوما على الأقل .
- ترشيح مراقب الحسابات وتحديد مكافأته طبقا لأحكام المادة (36) من النظام الاساسي.
تنبه بنود النادي إلى أن الاعضاء الذين لهم حق الحضور هم الاعضاء العاملون بالنادي الذين مضت على عضويتهم ستة ميلادية قاطرة والمسددين لالتزاماتهم المالية في المواعيد وبالشروط والأحكام المنصوص عليها في المادة (24) من النظام الاساسي .
يجب إحضار البطاقة الشخصية أو شهادة الجنسية لحضور الاجتماع
والله ولي التوفيق ....
مجلس الإدارة